فعلي وطالب الكفيل والمديون الا اذا شرط البراءة
فحينئذ تكون حوالة كما ان الحواله بشرط ان لا يبرا
بها المحيل كفالة ولو طالب احدهما لا يطالب الآخر
وصح تعليق الكفالة بشرط ملايم كشرط وجوب الحق
كان استحق المبيع او لامكان الاستيفاء كان قدم
زيد وهو مكفول عنه او لتعذره كان غاب عن المصر
ولا يصح بنحو ان هبت الريح او جاء المطر فان جعلا
اجلا فتصح الكفالة ويجب المال حالا فان كفل بماله
عليه فبرهن على الف لزمه والا صدق الكفيل فيما اقر
بخلافه ولا ينفذ قول المطلوب على الكفيل فان كفل بامره
يرجع بما ادى عليه وان كفل بغير امره لم يرجع عليه
ولا يطالب الاصيل بالمال قبل ان يؤدي عنه فان اوره
لازمه وبرئ باداء الاصيل ولو ابرا الاصيل او اخر عنه
برئ الكفيل وتاخر عنه ولا ينعكس ولو صالح احدهما

رب

رب المال عن الف علي نصفه بريا وان قال الطالب للكفيل
برئت الي من المال رجع على المطلوب وفي برئت او
ابرأتك لا يبطل تعليق البراءة من الكفالة بالشرط
والكفالة بحد وقود ومبيع ومرهون وامانة وصح لو
ثمنا ومغصوبا وقبوضا على سوم الشراء ومبيعا
فاسدا وحمل دابة معينة مستاجرة وخدمة عبد
استوجر للخدمة ويقبل الطالب في مجلس العقد الا
ان تكفل وارث المريض عنه وعن ميت مفلس وبالثمن
للموكل ورب المال والشريك اذا بيع عبد صفقة وبالنجمة
والخلاص وما لا الكتابة فصل ولو اعطى المطلوب
الكفيل قبل ان يعطي الكفيل الطالب ليس له ان يسترد منه وما
رجع الكفيل له ان يرجع على المطلوب لو شيئا يتعين
ولو امر كفيلة ان يتعين عليه حرا ففعل فالشراء للكفيل
والربح عليه ومن كفل عن حر بغير اذنه له عليه او بما
قضي له عليه فغاب المطلوب وبرهن المدعي على

Copyright © King Saud University